

طرق التحليل الاقتصادي:

هناك عدد من الطرق للتحليل الاقتصادي وهي كالاتي:

١- الطريقة الوصفية: Descriptive Method

تُعد هذه الطريقة بتحليل الظواهر الاقتصادية بطريقة وصفية (لفظية) دون أن يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة.

عيوبها: أن هذا النوع من التحليل قد يجعل الباحث عرضة لأخطاء التناقض المنطقي.
مميزاتها: أن هذه الطريقة تكون مفيدة في تحليل العلاقات التي تصعب صياغتها بطريقة كمية.

٢- الطريقة الرياضية: Mathematical Method

تستخدم هذه الطريقة في التحليل الاقتصادي لتحديد العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية لتلافي احتمال الوقوع في خطأ منطقي إذا ما استخدم المنطق اللفظي وحده في حالات تعدد المتغيرات الاقتصادية المستخدمة.

انتشر استخدام المنطق الرياضي في الاقتصاد في الوقت الحاضر ، غير أنه ينبغي ملاحظة أن الصياغة الرياضية للتحليل الاقتصادي لا تعني عدم إمكانية ترجمة النتائج التي يتم التوصل إليها في صورة لفظية بل تعني أن المنطق اللفظي لا يسمح بالتوصل لمثل هذه النتائج بالدقة التي توفرها الطريقة الرياضية. وإن العلم الذي يهتم بهذه الطريقة هو الاقتصاد الرياضي .Mathematical Economics

٣- الطريقة القياسية: Econometric Method

تستخدم هذه الطريقة عندما يكون الهدف من التحليل الاقتصادي هو محاولة معرفة العلاقة الكمية التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية بعضها ببعض حيث يستخدم الإحصاء والرياضيات في صياغة النظرية الاقتصادية ، ويطلق على العلم الذي يتناول هذا النوع من التحليل بالاقتصاد القياسي Econometrics ، لقد أخذت هذه الطريقة بالتقدم تقدماً هائلاً في الوقت الحالي وذلك نتيجة لاستخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية ، ومن خلال هذا التحليل يمكن اختبار النظريات الاقتصادية كمياً كما أن هذا التحليل يسمح بالتنبؤ بالقيم لأهم المتغيرات عند رسم السياسة الاقتصادية.

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
المحاضرة: (الثانية)

خامساً: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

ان لعلم الاقتصاد علاقة بالعلوم الأخرى فكثيراً ما يستعين المختصون في علم الاقتصاد بالعلوم المختلفة وذلك لتفسير الظواهر الاقتصادية ، حيث أن المشاكل الاقتصادية كثيراً ما ترتبط بهذا العلم أو ذاك.

علاقة علم الاقتصاد وعلم السياسة: ان معظم المشكلات الاقتصادية ذات طبيعة سياسية ، وأن القرارات السياسية تحمل بين طياتها نتائج اقتصادية.

مشاكل الأرض وعقد الدين الداخلي وفرض الضرائب وتحديد الحد الأدنى للأجور واتخاذ اجراءات الأمن الاجتماعي ، كل تلك قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وأبعاد اقتصادية وهي في الواقع ظواهر اقتصادية ولكن اتخاذ القرار بشأنها لا يتم من قبل الاقتصادي إنما من قبل السياسي ، لذا تكون هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة في مثل هذه المجالات بين علم الاقتصاد والسياسة.

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الطبيعية: ما دامت الفعاليات الاقتصادية كالإنتاج ذات علاقة بعوامل الانتاج فاستخدام الأرض تحت ظروف معينة تجعل الإنتاج يخضع لقانون الغلة المتناقصة وهذا القانون الاقتصادي له أبعاد ذات علاقة بعلم الطبيعة.

قانون الغلة المتناقصة: يهتم هذا القانون بوصف اتجاه ومعدل التغيير الذي يطرأ على أحد عناصر الإنتاج . مثال ((اذا ما زادت الكمية المستخدمة من احد عناصر الإنتاج بكميات متساوية في فترة زمنية معينة مع بقاء الكميات المستخدمة من العناصر الإنتاجية الأخرى ثابتة دون تغيير فإن الناتج الكلي سيزداد ولكن بعد حد معين فإن الزيادة في الناتج تصبح أقل فأقل ويسمى هذا القانون في بعض الدول بقانون النسب المتغيرة)).

علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع: حيث أن بعض المشاكل الاقتصادية كانهخفاض مستوى المعيشة للأفراد يقود إلى مشاكل اجتماعية لذا تكون هناك علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع.

علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس: مادام علم الاقتصاد يتناول سلوك الانسان عندما يحاول تحديد ماذا سيشتري ولماذا وكيف تكون ردود الفعل لديه عند اختلاف ظروف العمل وماذا يفعل المستهلكون بدخولهم العالية فإن كل هذا ذو علاقة بعلم النفس.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الفلسفة: حيث أن اتخاذ القرار من قبل المنتج أو المستهلك يكون له علاقة بالفلسفة وبشكل خاص بالأخلاق وبسبب كون الاقتصاد ينبغي أن تقوم دراسته على أساس المنطق.

علاقة علم الاقتصاد بالتاريخ: وذلك من خلال دراسته للحوادث الاقتصادية.

علاقة علم الاقتصاد بالاحصاء: حيث ان علم الاقتصاد يستخدمها كأداة تحليلية فما دام الاحصاء لا يدرس كفاية بحد ذاته انما هو وسيلة (أداة) تستخدم في العلوم الأخرى فإن الدراسات الاقتصادية النظرية منها والتطبيقية لا يمكن لها أن تستغني عنه، وقد اشتبك الاقتصاد والاحصاء أحدهما بالآخر حتى أصبح أحياناً من المتعذر الفصل بينهما لأن أية دراسة اقتصادية معمقة تعتمد إلى حد كبير على الأساليب الدقيقة في جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها.

أما علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات: هي الأداة التحليلية الثانية التي يستخدمها علم الاقتصاد وتتجلى في أن الرياضيات خدمت النظرية الاقتصادية كثيراً لأنها جعلت للغة المستخدمة في الاقتصاد أكثر اختصاراً وأكثر دقة وإنها منعت الاستطراد. وبفضل الرياضيات أمكن التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بالرموز والمصطلحات الرياضية بدلاً من الكلمات والعبارات.

سادساً: القوانين الاقتصادية Economic Laws:

القانون العلمي هو: "علاقة ثابتة ومستمرة بين ظواهر معينة". فإذا قامت علاقات دائمة وموحدة بين ظواهر مختلفة في كل مرة تتوافر فيها ظروف معينة أطلق على هذه العلاقات اسم القوانين العلمية.

السؤال الذي يطرح نفسه (هل تعرف الحياة الاقتصادية هذا النوع من العلاقات اللازمة لوضع القوانين؟؟؟)

لقد انقسم الفكر الاقتصادي بهذا الصدد حسب آراء اصحاب المناهج والمدارس الاقتصادية المختلفة الى ما يأتي:

١- **الطبيعيون (الفيزوقراط):** اعتقد اصحاب هذا المنهج وجود نظام طبيعي تحكمه قوانين طبيعية ولا يمكن للجماعات الإنسانية أن تشذ عنه، وعلى هذا الأساس فإن الجماعات الإنسانية تحكمها قوانين طبيعية كذلك التي تحكم العالم المادي.

- ٢- الكلاسيك : فقد اعتقد اصحاب هذا المنهج بوجود قوانين طبيعية تحكم الظواهر الاقتصادية. وهي قوانين عامة ومطلقة تنطبق في كل مكان وزمان.
- ٣- المدرسة التاريخية: فقد أنكرت وجود قوانين طبيعية وعدت علم الاقتصاد هو علم قوانين التطور الاقتصادي في الشعوب المختلفة وبذا تكون المدرسة التاريخية قد جردت القوانين الاقتصادية من صفة العمومية وأحلت محلها النسبية.
- ٤- أما أوجست كانت: فيرى أن هناك تدرجاً في مدى انطباق القوانين العلمية، فقوانين العلوم الطبيعية والرياضية هي قوانين دقيقة لا تحتل الاستثناءات وعلى ذلك فهي قوانين من الدرجة الأولى أما قوانين العلوم الاجتماعية ومنها الاقتصاد فهي قوانين احتمالية قد تنطبق وقد لا تنطبق فهي بذلك قوانين من الدرجة الثانية.
- في الواقع أن الفرق بين القوانين الطبيعية والقوانين الاقتصادية يعود إلى توافر أو عدم توافر الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر. لذا فإن القوانين الاقتصادية قد لا تنطبق ليس بسبب عدم صحة العلاقات بين الظواهر الاقتصادية بل بسبب عدم توافر الظروف اللازمة لانطباقها.

سابعاً: الحكم التقديري والحكم التقريبي:

من أجل اختبار صحة أو عدم صحة القوانين التي تتضمنها النظرية الاقتصادية ينبغي أن تميز بين الحكم التقريبي **Positive Statement** والحكم التقديري **Normative Statement**.

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
المحاضرة: (الثانية)

الحكم التقديري	الحكم التقريبي	ت
Positive Statement	Positive Statement	١
What ought to be فيتعلق بما ينبغي أن يكون عليه	What is يتعلق بما هو كائن أو ما سوف يكون	٢
الاختلاف حول الحكم التقديري لا يمكن حسمه بالرجوع إلى الواقع فهو يتأثر بعوامل تختلف من شخص لآخر فهو يتأثر بحالة الشخص النفسية وبنمط تفكيره وانتمائه الاجتماعي ومعتقداته السياسية ، وبالإطار الثقافي الذي يعيش فيه	الاختلاف حول الحكم التقريبي يمكن حسمه بالرجوع إلى الواقع	٣
إذا قلنا يجب على الحكومة أن تهتم بمشكلة البطالة أكثر من اهتمامها بمشكلة التضخم ، لأنه لا يمكن اثبات صحة أو عدم صحة ذلك عند الرجوع إلى الواقع لأنها تخضع لعوامل خارجة عن نطاق البحث الاقتصادي.	حينما نقول عند ارتفاع السعر تنخفض الكمية المطلوبة، أو حين ترتفع الاسعار تنخفض القوة الشرائية للنقود	٤

ثامناً: النظام الاقتصادي The Economic System:

يتكون النظام الاقتصادي من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي ويتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية لإشباع الحاجات الإنسانية. يهدف النظام الاقتصادي إلى تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وطرق انتاجها وكيفية توزيعها. وإذا نظرنا إلى الإنسان في إطار العلاقات الاجتماعية نصل إلى نتيجة منطقية لحتمية التعاون الاقتصادي بين الأفراد ، وأن الشكل الاقتصادي لهذا التعاون هو (تقسيم العمل) ولكي تكتمل صورة التعاون هذه لابد وأن تترتب على تقسيم العمل والتخصص نتيجة منطقية هي قيام التبادل. وهكذا بينما تكون الحاجات الإنسانية والموارد النادرة هي المظاهر الأولية لوجود المشكلة الاقتصادية فالتخصص والتبادل هما العنصران الضروريان لقيام المجتمع الاقتصادي.

أن هدف التعاون هو الإنتاج وعلى وجه التحديد إنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات، والإنتاج في صورته الحديثة يشكل عملية مستمرة ومعقدة يشترك فيها الآلاف بل ملايين الأفراد ، وهم بفضل تعاونهم القائم على مبدأ التخصص يستطيعون في النهاية تحقيق ناتج إجمالي يفوق كثيراً ما كان يمكن أن ينتجوه إذا عمل كل منهم في عزلة عن الآخرين ، لكن هذا التعاون المتشعب بين الأفراد تنتج عنه مشاكل وتعقيدات يتطلب حلها تنسيقاً وتدبيراً وتخطيطاً ، وبصرف النظر عن نوع النظام الاقتصادي الذي يتبعه المجتمع فإن هذه المشاكل يمكن حصرها كما يلي:

ماذا ينتج ، وكم ينتج ، وكيف ينتج ، ولمن ينتج ، How much ، How ، What ، to whom ، وكل نظام يجيب على الأسئلة أعلاه بطريقته الخاصة بتنظيم النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي يختلف عما هو عليه في النظام الاشتراكي، وإن النظام الاقتصادي الخاص بأي بلد يعتمد على من هو المالك للثروة للأفراد أم الدولة. وبناء على ملكية الثروة هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة الاقتصادية:

١- نظام المشروع الحر Free Enterprise:

وفيه تكون جميع الثروة مملوكة للأفراد ، وإن المشكلة الاقتصادية في هذا النظام تحل من خلال نظام ميكانيكية (آلية) الأسعار والتي تعني ، إن التغيرات في حاجات المستهلكين تؤدي إلى تغيرات بالأسعار ، وإن التغيرات في الأسعار تقود إلى تغيرات في الإنتاج (العرض) ، لذا فإن التغيرات في الحاجات تؤدي إلى تغيرات في الإنتاج وبالتالي في العرض ، وهذا النظام يدعى نظام (سيادة المستهلك). علماً أنه لا يوجد بلد يقوم بالكامل على نظام المشروع الحر.

٢- نظام الاقتصاد المخطط Planned Economy

إن (مشاكل الإنتاج ، ماذا وكم وكيف) ، وكذلك (مشاكل التوزيع وهي لمن وكيف وكم) ومساائل النمو تحل من خلال سلطة التخطيط المركزية في الدولة وذلك استناداً إلى الملكية الاجتماعية للثروة.

وذلك استناداً إلى الملكية الاجتماعية للثروة. مثال على ذلك الاتحاد السوفيتي.

٣- نظام الاقتصاد المختلط Mixed Economy:

في نظام المشروع الحر تؤخذ القرارات من قبل الأفراد وفي الاقتصاد المخطط من قبل الدولة، لكن في الاقتصاد المختلط بعض القرارات تتم من قبل الدولة (القطاع العام The

(public sector) وبعضها الآخر من قبل القطاع الخاص (The private sector)،
مثال على ذلك المملكة المتحدة.

تاسعاً: المشكلة الاقتصادية The Economic Problem:

١ - طبيعة المشكلة الاقتصادية: يختص كل علم من العلوم ببحث مشكلة معينة وعلم الاقتصاد يختص ببحث المشكلة الاقتصادية. ولتحديد المشكلة الاقتصادية لابد من التطرق إلى أسبابها وعناصرها:

تُعد الندرة النسبية Relative Scarcity جوهر المشكلة الاقتصادية ، والمقصود بالندرة النسبية "ندرة وسائل الإشباع بالنسبة للحاجات ، ووسائل الإشباع هي الموارد المتوفرة ، وهذه الموارد مهما بالغنا في تقديرها تكون محدودة مقارنة بالحاجات المتعددة التي يرغب الإنسان في الحصول عليها". ولو فرضنا أن الموارد متوفرة بالمقدار الذي يطلبه الإنسان لإشباع حاجاته لانتهت المشكلة الاقتصادية. فالحاجات التي يحسها الإنسان بعضها تتوفر ووسائل إشباعه في الطبيعة بكميات تكمن الأفراد من الحصول عليها دون جهد أو دون مقابل ، غير أن بعض الحاجات الأخرى ليست كذلك حيث أن الوسائل التي تقدمها الطبيعة غالباً لا تصلح بصورتها الأولية لإشباع مثل هذه الحاجات.

هذا يعني أن المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب إحساس الأفراد بوجود حاجات متعددة ومتجددة أي حاجات غير محدودة ، Unlimited Wants ووسائل إشباع ، متمثلة بالموارد المتوفرة ، نادرة أو محدودة Limited resources.

ولما كانت الموارد تتميز بالندرة النسبية لا الندرة المطلق أن للأفراد رغبات متعددة بحاجة ملحة إلى الإشباع ، فلا بد من تنافس هذه الرغبات حول هذه الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة ، وهذا الوضع يجعل الفرد تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار Selection بين الحاجات الأكثر إلحاحاً التي يمكن تحت ضغط ندرة الموارد التخلي عنها.

إن توجيه الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة نحو استعمال معين بقصد إشباع حاجة معينة يعني التضحية في إشباع الحاجات الأخرى.

المشكلة الاقتصادية Economic Problem تختلف عن المشكلة الفنية أو التكنولوجية Technical Problem ، فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من تقابل حاجات غير محدودة مع الموارد النادرة أو المحدودة ، أما المشكلة التكنولوجية فإنها تتعلق بتحديد طرق الإنتاج وحلها يتوقف على درجة التقدم الفني ، والفن الإنتاجي هو تطبيق العلوم على الأشياء فهو يواجه الأشياء مباشرة

دون أن يواجه علاقة الأشياء بالإنسان ، فالتكنولوجيا هي: "مجموعة القواعد الفنية والوسائل التطبيقية التي تحكم الإنتاج" والاقتصادي لا يهتم بالتكنولوجيا لذاتها بل يهتم بها من حيث تأثيرها في الحياة الاقتصادية.

يُعد الفن الإنتاجي عاملاً من عوامل التقدم المادي فهو يحدد الإنتاجية المادية للعمل ويحدد بالتالي حجم الإنتاج ومدى التقدم المادي. ويمكن التمييز بين المشكلة الاقتصادية والمشكلة التكنولوجية بالمثال التالي:

المشكلة الاقتصادية تتعلق بتخصيص الموارد النادرة بين الأهداف المتنافسة فمثلاً هل تخصص هذه الموارد إلى بناء مصنع أو تخصص إلى بناء جسر؟ الإجابة على ذلك هي مشكلة اقتصادية ، لكن إذا تم الاتفاق على تخصيصها ولنفرض إلى بناء جسر هنا تنشأ المشكلة التكنولوجية إذ أن المشكلة التكنولوجية تتمثل في إيجاد أفضل أسلوب لتحقيق هدف محدد ، وفي مثالنا هذا الذي خصصت فيه الموارد النادرة لإنشاء الجسر ، هل أن هذا الجسر يبني معلقاً أم يبني على ركائز ، إن اتخاذ قرار في هذا الأمر يُعد مشكلة تكنولوجية.

نستنتج مما سبق أن المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين هما الحاجات المتعددة والموارد المحدودة.

٢- الحاجة الاقتصادية:

الحاجة هي "مجرد الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لوجود الإنسان أو للمحافظة عليه أو لتقدمه دون أن يلزم لقيامها أن يكون الإنسان حائزاً لتلك الوسائل ولكنها تقتض معرفة الإنسان بالغاية التي يسعى إليها وبالوسائل التي تسمح بتحقيق تلك الغاية" وللغاية أيّاً كان موضوعها ثلاثة عناصر هي:

أ- إحساس بالألم (كالجوع أو العطش).

ب- معرفة الوسيلة لإطفاء هذا الألم.

ت- الرغبة في استخدام هذه الوسيلة لإزالة هذا الإحساس.

ملاحظة: ليس كل الحاجات تدخل في موضوع الاقتصاد، فبعض الحاجات تخرج عن الدراسات الاقتصادية مثل الحاجة إلى النوم أو الحاجة إلى الراحة ، فهذه لا تعد حاجات اقتصادية ، والاقتصاديون لا يهتمون بالحاجات في ذاتها بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية.

خصائص الحاجات الاقتصادية:

الحاجة هي "حالة نفسية أساساً يشعر الفرد بمقتضاها بميل نحو شيء ما من أجل القضاء على إحساس بالألم والميل نحو الشيء الذي يؤدي إلى القضاء عليه أو التخفيف منه" ذلك لا يكفي لجعل ذلك الإحساس حاجة اقتصادية فحتى ينقلب إلى حاجة اقتصادية لابد من توفر بعض الخصائص منها:

أ- قابليتها للتعدد: الحاجة تتعدد مع تقدم الحضارة ، والحاجة متطورة ومتعددة ، فهناك سيل من السلع الجديدة لم تكن معروفة.

الحاجات الجديدة تظهر بشكل محدود في البداية ، وتستخدم من قبل طبقات معينة! وذلك لأن انتاج السلعة الجديدة محدود ويكون سعرها مرتفع ليس في متناول كل الفئات على سبيل المثال السيارة.

ب- قابلية الحاجة للإشباع: الحاجة قابلة للإشباع في فترة زمنية معينة ، فعند تناول طعام الغداء لايعني أن الفرد سوف لن يتناول طعام العشاء لأنه وصل حالة الإشباع عند الغداء. وكذلك النقود لا تشبع حاجة بشرية بحد ذاتها بل هي وسيلة للحصول على السلع والخدمات التي تشبع حاجة بشرية. ولما كانت الموارد نادرة فإن إشباع الحاجات البشرية غير ممكن بالتالي لايمكن إشباع الحاجة إلى النقود.

ج- تعدد وسائل إشباع الحاجة الواحدة: الحاجة الواحدة لها وسائل متعددة لإشباعها ، أي هناك إمكانية الإحلال عند إشباع الحاجة الواحدة ، فالإحلال يتم عندما لا يقدر المرء على شراء السلعة لأن سعرها مرتفع ودخله محدود وبالتالي يلجأ إلى البدائل التي تعد سلعاً من نوعية رديئة.

ويمكن تصنيف الحاجات من الناحية التاريخية الى ما يلي:

أ- حاجات بيولوجية: وهي الحاجات التي تولد مع الإنسان وتسمى الحاجات الأولية اللازمة لحفظ وجوده كالغذاء والكساء والسكن.

ب- حاجات حضارية: وهي التي تنشأ مع تطور الإنسان وتطور الوسط الذي يعيش فيه كالحاجة إلى التعليم والحاجة إلى الأدوات التي تساعده على زيادة قدرته في العمل وإلى وسائل مواصلات حديثة ووسائل الترفيه المختلفة.

ويمكن تصنيف الحاجات من حيث طبيعتها الى:

أ- حاجات مادية: مثل الحاجة إلى المسكن والملبس والغذاء

ب- حاجات غير مادية: الحاجة إلى التعليم والثقافة والعناية الصحية وما إلى ذلك

٣- السلع **Goods**:

إن أوسع مصطلح استخدم من قبل الاقتصاديين للأشياء التي يحتاجها الناس لإشباع حاجاتهم الإنسانية هو ((السلع)). إن كلمة ((السلع)) تتضمن جميع الأشياء المفيدة Useful والشيء يكون مفيداً من وجهة نظر الاقتصاديين إذا حقق منفعة Utility وكان مرغوباً به من قبل الفرد ، والأكثر من ذلك أن الشيء يكون سلعة حتى لو كان لم يشبع من الناحية العملية رغبة الفرد.

ويمكن تقسيم السلع إلى مجموعتين:

أ- السلع الحرة **Free goods**: وهي السلع التي تكون في وقت معين ومكان معين متوفرة بكميات غير محدودة مثل: الماء والهواء وضوء الشمس في ظروف معينة ، وتكون هذه السلع في المجتمع الاقتصادي قليلة عادة ، والأفراد يحصلون عليها مجاناً ، أو من الناحية العملية بإمكانهم الحصول عليها دون جهود أو دون دفع مقابل. وهذه السلع تكون خارج نطاق علم الاقتصاد.

ب- السلع الاقتصادية **Economic goods**: وهي السلع التي تتصف بأنها مرغوبة وبالتالي تتوفر فيها صفة المنفعة ، وتكون نادرة بالنسبة للطلب عليها، والندرة يمكن أن تكون نتيجة لمحددات طبيعية ك (محدودية المعادن والفحم والنفط في جوف الأرض) أو نتيجة لمحدودية القابليات الفنية أو نتيجة لمحددات مصطنعة (مثل الاحتكار) أو نتيجة لمحددات اجتماعية كالتقاليد والعادات ، هذا فضلاً عن أن مالك السلعة يمكنه تحويلها أو نقلها إلى شخص آخر.

إن السلعة الاقتصادية تتصف بالمنفعة Utility ، والندرة Scarcity ، والقابلية على الانتقال أو التحويل Transferability وهذا النوع من السلع هو السلع التي يتناولها علم الاقتصاد بالدراسة.

وبناء على هذا فإن هناك أشياء لا توصف سلعة اقتصادية! وذلك بسبب عدم قابليتها للانتقال من شخص إلى آخر ، مثل المهارة Skill فالمهارة تتصف بأنها ذات منفعة (مادامت مرغوبة) وتتصف بالندرة (مادامت غير موجودة بكميات غير محدودة) لكنها غير قابلة للانتقال ، لذا فإن القابلية الشخصية بجميع أنواعها طبيعية كانت أم مكتسبة لاتعد ضمن السلع الاقتصادية بسبب عدم قابليتها للانتقال.

السلع الاقتصادية نوعان رئيسيان

١- الثروة **Wealth**: وتتمثل بالسلع الاقتصادية ذات الطبيعة المادية **material**. وهي لها دور مهم في الحياة الاقتصادية وإن علم الاقتصاد يعرف من قبل بعضهم بأنه علم الثروة **"The science of wealth"**.

فالثروة القومية مثلاً تتكون من عدد كبير من السلع الاقتصادية المادية التي تتضمن جميع الأراضي الزراعية وجميع الموارد المنجمية كخامات الحديد والفحم والنفط وجميع المصانع بأرضها ومكائنها وأبنيتها وتتضمن جميع المخازن بسلعها المخزونة فيها وجميع طرق المواصلات وجميع البيوت والممتلكات العائدة للأشخاص في البلد.

بعضهم يعتقد أن الثروة ينبغي أن تتضمن الأشياء غير المادية إضافة إلى الأشياء المادية ، كالمقابليات والمهارات الفطرية والمكتسبة! في هذا الرأي يمكن القول رغم أن هذه المهارات والقدرات دون أدنى شك ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية لكنها تتكون من أصل اقتصادي غير قابل للتقييم **invaluable economic asset** فمنفعتها وندرته لا تنكر لكنها ليست ثروة (حسب تعريف الثروة) مادامت غير قابلة للانتقال من شخص إلى آخر وغير مادية وأن تضمينها في الثروة يخلق بعض التعقيدات ويقود إلى بعض الالتباس. واعتماداً على هذا فقد حدد مفهوم الثروة بالأشياء التي تمتلك منفعة وندرة ويمكن تحويلها ومادية.

أما بالنسبة للنقود والأسهم والسندات فهي لاتعد ثروة إنما هي حقوق على السلع الاقتصادية! فالنقود مثلاً تسهل مهمة مبادلة السلع الاقتصادية بغيرها من السلع الاقتصادية الأخرى أي إنها تجعل مهمة تجارة السلع أكثر سهولة مما لو كانت بدونها فهي ليست ثروة بحد ذاتها إنما لمالكها حق في الحصول على السلع الاقتصادية.

٢- الخدمات **Services** : تتمثل بالسلع الاقتصادية ذات الطبيعة غير مادية **nonmaterial** . فهي الأشياء التي تمتلك منفعة ونادرة ويمكن تحويلها (مبادلتها) لكنها غير مادية فالخدمة الطبية أو الهندسية هي نادرة وممكن نقلها أو تحويلها. ويمكن ان تكون أكثر أهمية من السلع الاقتصادية المادية (الثروة) فالطبيب الذي ينقذ شخص ما من مرض خطير ورجل الشرطة الذي يمنع حصول السرقة والقتل العمد يؤدي كل منهما خدمات أكثر حيوية وأكثر من أن تقاس بقيمة من النقود. وهناك المئات من أنواع العاملين الذين يكون انتاجهم مرغوباً فيه ونادراً ويمكن تحويله فهو سلع اقتصادية لكن غير مادية لذا فهي غير ثروة إنما خدمات مثل المهندس والمدرس والصيرفي وسائق السيارة .. الخ.

عاشراً: **الفعاليات الاقتصادية Economic Activities**

عملية الاقتصاد Economizing هي: "محاولة الانتفاع من الوسائل النادرة لإشباع حاجاتنا غير المحدودة" وعند عملية الاقتصاد هذه تحدث بعض الفعاليات الاقتصادية التي يمكن تقسيمها إلى أربع وهي: (الإنتاج ، التبادل ، التوزيع ، الاستهلاك).

١- **الأنتاج: Production** : وهو خلق المنفعة أو زيادتها

" The creation or addition of utility"

حيث أن اية عملية من شأنها أن تسهم في تحقيق نفع معين (من وجهة نظر شخص ما) تعد انتاجاً. فعندما يزرع الفلاح قمحاً يكون هناك إنتاج ، وعندما يحول العامل المواد الأولية إلى شكل آخر أكثر فائدة يكون هناك إنتاج أيضاً، وكذلك الحال عندما يعالج الطبيب مريضاً وعندما يقول الفنان الكوميدي نكته أو يبيع التاجر سلعة ومن الناحية العملية لاشيء يؤكل أو يلبس أو يستعمل يأتي مباشرة من الطبيعة ، فالخبز مثلاً ، هو نتيجة نهائية لسلسلة طويلة من العمليات الانتاجية ، تبدأ بزراعة وحصاد القمح وتمر بطحنه وخبزه مثلاً ثم نقله وتسويقه للمستهلكين ، فالعملية التي تملأ الفجوة بين الموارد الطبيعية الأصلية وحاجات المستهلك النهائي هي الانتاج ، فالانتاج يتضمن اية فعالية تجعل السلع والخدمات متوفرة للناس.

٢- **التبادل Exchange** : تأتي بعد الإنتاج مشكلة وهي وضع المنتجات التي تم إنتاجها بأيدي أولئك الذين يستخدمونها ، وفي عالم الاقتصاد المعاصر قطع التخصص أشواطاً بعيدة بحيث لم يعد هناك وجود للأشخاص المكتفين ذاتياً الذين ينتجون جميع ما يحتاجون إليه من سلع ، فالمزارع لم يكن قادراً على العيش راضياً إذا اعتمد كلياً على انتاجه ، وكذلك الحال بالنسبة للعامل، لذا يجب على العامل أن يبادل خدماته بالطعام الفائض لدى المزارع ، وفي عملية التبادل تكون هناك ضرورة إدخال واسطة تبادل ملائمة يطلق عليها النقود ، لذا فالسلع والخدمات تبادل أولاً بالنقود ثم تستخدم النقود للحصول على سلع أخرى.

٣- **التوزيع Distribution**: يقصد بها في التحليل الاقتصادي "تقسيم القدرة الشرائية (الدخل) بين أولئك الذين أسهموا في الإنتاج، وإن هذا التقسيم يكون بشكل مدفوعات ، أجور، ريع ، فائدة وريح". أن هذه العملية تدعى بالتوزيع الوظيفي! لأن الدخل على العامل الإنتاجي يكون حسب وظيفته أو حسب نسبة إسهام ذلك العامل في الإنتاج الكلي".

هناك سؤال كثيراً ما يثار وهو (كم من الناتج ينبغي أن يذهب كحصة لكل عامل إنتاجي استخدم فيه؟) وكقاعدة يكون الجواب: (هو أن العامل الإنتاجي يكافأ على وفق مقدار أسهامه في الناتج

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي
المحاضرة: (الثانية)

الكلية) ، ومع أن هذا الجواب يكون مرضياً غير أن المشكلة ماتزال باقية وهي كيف يمكن قياس الإسهام الاقتصادي لكل عامل إنتاجي؟ إن قيمة العمل والأرض ورأس المال نفترض أنها تتحدد بالعرض والطلب اللذان بدورهما يحددان الأسعار المدفوعة لاستعمالهما، أما الربح فإنه يتحدد بالمخاطرة التي يتعرض لها مالك المشروع.

٤- الاستهلاك Consumption:

الاستهلاك هو "الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل بالانتفاع من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية". فالطلب على كل سلعة أو خدمة يعتمد بشكل مباشر على قدرتها على إشباع حاجات الأفراد، والحاجات لوحدها لاتحفز على النشاط الاقتصادي إنما الملك الرئيسي لهذا النشاط هو طلب المستهلك، فطلب المستهلك هو الحاجة معبراً عنها بمصطلح نقدي.

المستهلكون لديهم حاجات متعددة لكن هذه الحاجات ذات تأثير قليل في النشاط الاقتصادي مالم يكن الأفراد راغبين وقادرين على دعم هذه الحاجات بقدرة شرائية ، فالرغبة لاتحفز المنتجين على الانتاج لكن الدفع النقدي والاستعداد للشراء يجعل هذه الحاجة تصبح طلباً.

في الاقتصاد الحر يكون مستوى الانتاج وطبيعته ما هو إلا استجابة لطلب المستهلكين ، فالأفراد يعبرون عن طلبهم بالأسعار التي يرغبون بدفعها وفي حالة بقاء الأشياء الأخرى على حالتها فإن ارتفاع الطلب على سلعة معينة يعني ارتفاع سعرها وإن هذا الارتفاع في السعر سيقود إلى زيادة العرض (زيادة الانتاج) من هذه السلعة لذا فإن رغبات الأفراد المصحوبة بالقدرة على الدفع تسبب زيادة في الانتاج ، وهذا ما يدعى بنظام سيادة المستهلك Consumers Sovereignty.

يمكن تمثيل الفعاليات الاقتصادية السالفة الذكر بنموذج مبسط يبين التدفق الدوري الاقتصادي The economic circular flow وفيه يمثل مصطلح الأشخاص Persons "جميع أولئك الذين يواصلون النشاط الاقتصادي بتقديم الموارد الانتاجية (عوامل الانتاج) (العمل ، رأس المال ، الأرض ، التنظيم) مقابل الدخول النقدية (الأجور ، الربح ، الفائدة ، الربح) التي يحصلون عليها من المشروعات والتي بدورهم ينفقونها على السلع والخدمات المنتجة في هذه المشروعات".

السلع الاستهلاكية هي "السلع والخدمات التي يشتريها الأفراد لاستعمالها والتمتع بها (كالغذاء والملابس والخدمات الطبية .. الخ)".

أما مصطلح المشروعات Firms فيمثل "الوحدات الإنتاجية".
الوحدة الإنتاجية هي "مؤسسة establishment (كالمعمل أو المزرعة أو الحقل) تقوم بجمع عوامل الانتاج باعتبارها مدخلات Inputs وتحويلها إلى مخرجات outputs بشكل سلع وخدمات".

ان العملية الاقتصادية تتألف من الاشخاص الذين يجهزون عوامل الانتاج للمشاريع مقابل استلامهم الدخول النقدية من هذه المشاريع التي استلمت هذه العوامل الانتاجية واستخدامها في انتاج السلع والخدمات التي يقوم الاشخاص بإنفاق دخولهم النقدية عليها.
سينشأ تيارين متعاكسين هما:

١- التيار الحقيقي A real flow :

هو "تيار عوامل الانتاج من الأشخاص إلى المشاريع وبعد أن تتحول هذه العوامل في المشاريع إلى سلع وخدمات تعود إلى الأشخاص".

٢- التيار النقدي A monetary flow :

هو "تيار يبدأ من المشاريع إلى (المشاريع تشتري عوامل الانتاج من الاشخاص) ثم تعود النقود من الاشخاص (الاشخاص يشترون السلع والخدمات من المشاريع)".

ينظر الشكل في صفحة ٣٨.

التدفق الدوري لعوامل الانتاج

عوامل الانتاج

